الأمم المتحدة

A/58/818–S/2004/449

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٢٤ من جدول الأعمال
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل، بموافقة الاتحاد البرلماني الدولي، البيان الذي أصدره رؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق في أعقاب الاجتماع الذي دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى عقده في عمان، الأردن، يومي ١٢ و١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زيد رعد زيد **الحسين**
السفير
الممثل الدائم

040604 040604 04-37447 (A)

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن رؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق في أعقاب الاجتماع الذي دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى عقده في عمان، الأردن، يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤

١ - لقد اجتمعنا تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي - وهو منظمة البرلمانات العالمية التي ننتمي إليها جميعا - لمناقشة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إعادة السيادة إلى الشعب العراقي وإحلال الاستقرار في العراق، فضلا عن السبل التي يمكن للأوساط البرلمانية أن تقدم من خلالها الدعم لبناء مؤسسات ديمقراطية في ذلك البلد.

٢ - يأتي هذا وفاء منا بالالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات (٢٠٠٠)، وهو المؤتمر الأول من نوعه على الإطلاق، بأن تزيد برلماناتنا من مساهمتها في التعاون الدولي الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور أساسي أمتن. كما أننا نتابع القرارات المتعلقة بالعراق والصادرة عن عدة اجتماعات عقدها الاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا، ولا سيما القرار الذي اتخذه بالإجماع مؤتمر الاتحاد المعقود العامَ الماضي بسانتياغو، شيلي، بشأن ضرورة الإنهاء العاجل للحرب في العراق وإعادة إحلال السلام: دور الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٣ - على أننا ما زلنا، وقد مضى عام على اجتماع سانتياغو- الذي تزامن مع الحرب في العراق -، قلقين بالغ القلق من استمرار انعدام الأمن وتفاقم العنف وعدم الاستقرار السياسي في ذلك البلد. ونحن مقتنعون بالضرورة الملحة لمعالجة الحالة الأمنية البالغة الخطورة والتعقيد السائدة في جميع أنحاء العراق. وإننا لنضم أصواتنا إلى العديد من الأصوات الأخرى المنادية باحترام سيادة القانون، وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وبإيجاد حل سلمي مبكر للأزمة.

٤ - ولقد أثارت سخطنا الشديد المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي تعرض لها بعض العراقيين على أيدي أفراد من قوات الاحتلال التي كانت تحتجزهم. ونحن ندين هذا الانتهاك الصارخ للقانون الإنساني الدولي ولمبادئ الإنسانية الأساسية وننادي بتقديم المسؤولين إلى العدالة.

٥ - ونعرب عن تعاطفنا مع شعب العراق الذي يتحمل ضروبا من المعاناة الشديدة نتيجة لاستمرار الصراع الناجم عن الاحتلال. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود مطردة لتوفير المساعدة الإنسانية والمساعدة لأغراض الإعمار في جميع ربوع البلاد على قدم المساواة، من أجل تخفيف وإنهاء معاناة الشعب العراقي الذي لا ذنب له. ونشدد من جديد على أن ثروة العراق لا ينبغي أن تستعمل لتنفيذ عملية الإعمار، كما لا ينبغي أن تستنفد موارده الطبيعية في هذا الغرض.

٦ - ونجدد التأكيد على أن شعب العراق يجب أن يحتفظ وحدة ملكية جميع موارده الطبيعية والثقافية. ونهيب بالأمم المتحدة، وهي تعمل من خلال وكالاتها المتخصصة، كما نهيب بسلطات الاحتلال والمجتمع الدولي ككل، العمل بصورة مشتركة على كفالة إرجاع ممتلكات العراق الثقافية المسروقة إلى ذلك البلد.

٧ - ونؤكد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تقديم كل المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية بحق شعوب العراق وإيران والكويت إلى العدالة، ولا سيما قادة النظام السابق في العراق، بمن فيهم صدام حسين.

٨ - ونحث بقوة جميع الأطراف على كفالة الاحترام التام لحقوق جميع عناصر المجتمع العراقي - الدينية والعرقية والثقافية. كما ندعو إلى مشاركة العراقيين قاطبة بصورة تامة وعلى قدم المساواة في إعمار العراق، مع التركيز بخاصة على مشاركة النساء في كل مراحل عملية الإعمار وفي بناء مؤسسات سياسية جديدة للبلد.

٩ - وقد كان للعراق على مدى قرون صلات ثقافية ودينية وعرقية وجغرافية وتاريخية ترطبه بجيرانه. وتعتمد هذه الروابط البالغة الأهمية على التعاون الوثيق، واحترام الالتزامات الثنائية والعلاقات الودية فيما بين أولئك الجيران، تحقيقا لما فيه الصالح العام. وبهذه الروح ذاتها، نؤكد مجددا ضرورة إجلاء الجماعات الإرهابية والمسلحة التي تشكل خطرا على البلدان المجاورة من أراضي العراق، ونهيب بالسلطات العراقية أن تتعاون في هذا الصدد بصورة كاملة.

١٠ - ونحن نؤيد البيان الصادر عن المؤتمر الخامس لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في أعقاب اجتماعه بالكويت يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ونشدد على أهمية اتخاذ كل الخطوات الضرورية لكفالة الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي في العراق، بما في ذلك احترام سيادة العراق، واستقلاله، وسلامة أراضيه ووحدتها، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. إن الشعب العراقي وحده - هو الذي يجب أن يقرر مستقبله

بحرية. ونشدد على أهمية أن يظل الشعب العراقي متحدا وأن يبذل قصاراه من أجل تحقيق توافق وطني في الآراء لبناء مستقبله.

١١ - ونحن نساند إنهاء احتلال العراق في التاريخ المتفق عليه، ألا وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رغم أنه من الواضح أنه لن يتأتى بحلول ذلك الأجل إرساء حكومة منتخبة تمثل شعب العراق بصورة تامة. وفي حال إذا ما احتاجت حكومة العراق المؤقتة إلى مساعدة قوة عسكرية أجنبية لأغراض الأمن، فينبغي أن يجري تنظيم ذلك في إطار ولاية واضحة يصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٢ - وندعو إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أوسع وأكثر مركزية في العراق على أساس ولاية محددة بوضوح تصدر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتتسم بالواقعية وبإمكانية تنفيذها، وتركز على تيسير عملية الانتقال السياسي في البلد. ونجدد تأكيد إيماننا بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تقدم مساهمة أساسية وفريدة في إعادة إحلال الشرعية في العراق، وتعزيز سيادة القانون، وإعادة بناء مؤسسات حكومية فعالة في البلد وفقا لدستور دائم يقوم على مبادئ ديمقراطية. ونشدد على الحاجة إلى تزويد الأمم المتحدة بالموارد الكافية لأداء ولايتها بفعالية وإلى توفير الأمن اللازم لها في الميدان.

١٣ - ونرحب باستئناف أنشطة الأمم المتحدة في العراق، ولا سيما أنشطة المستشار الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونوافق على التوصية التي قدمها المستشار الخاص إلى مجلس الأمن والتي تقضي بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة للشعب العراقي في إقامة حكومة مؤقتة جديدة تتألف من رجال ونساء يحظون بالاحترام ويعرفون بالأمانة والنزاهة والكفاءة، ويمثلون العراق في تنوعه، وتتمثل مهمتهم في تولي الإدارة اليومية للبلد إلى حين أن تتسلم حكومة منتخبة مقاليد الأمور في مستهل عام ٢٠٠٥. ونوصي بأن يقوم البرلمان المنتخب في نفس الوقت بإعداد دستور دائم يجري على أساسه تنظيم الانتخابات في المستقبل.

١٤ - كما نشدد على الحاجة إلى مؤتمر وطني عريض القاعدة تعقده، بمساعدة الأمم المتحدة، في أواسط عام ٢٠٠٤ إذا أمكن، لجنة تحضيرية عراقية تتألف من عدد صغير من العراقيين الذين يتمتعون بالسمعة الطيبة والمكانة المرموقة، ممن لا يسعون إلى تقلد مناصب سياسية. وينبغي أن يمثل المؤتمر الوطني المنظمات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن القطاعات الدينية والقبلية والعرقية العراقية. وينبغي أن يختار أعضاؤه من قبل تلك الفئات العراقية. وينبغي أن يضطلع المؤتمر الوطني بدور رئيسي أثناء المرحلة الانتقالية، وينبغي أن يتلقى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وينبغي لهذا المؤتمر أن يشارك في الحوار بشأن

التحديات التي تواجه البلد، وأن يسعى إلى دعم التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن الأسلوب الأمثل للتصدي لتلك التحديات. وعلاوة على ذلك، من شأن هذا المؤتمر أن ينشئ مجلسا استشاريا يسدي المشورة للحكومة المؤقتة ويكون بمثابة منتدى للحوار بشأن المصالحة الوطنية وبناء الثقة والوحدة الوطنية.

١٥ - ونرحب بالمشورة والمساعدة اللتين تقدمهما الأمم المتحدة حاليا إلى الشعب العراقي بشأن العملية الانتخابية التي يتعين إرساؤها قبل الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥. ونعتقد أن معايير الاتحاد الراسخة بشأن الانتخابات الحرة والتريهة يمكن أن تكون مفيدة للشعب العراقي في الإعداد للعملية الانتخابية، ونحث الأمم المتحدة على التعريف بتلك المعايير كجزء من حملتها الإعلامية وغيرها من الأنشطة التحضيرية. والاتحاد على استعداد لتقديم المساعدة في مجال التربية الوطنية للتدريب على الديمقراطية والتسامح، وتوفير الدعم من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت الإشراف العام للأمم المتحدة.

١٦ - وإننا مقتنعون بأن الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني العربي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والأوساط البرلمانية العالمية يمكنها أن تقدم إسهاما مهما وملموسا في العملية الانتخابية في العراق، وفي إنشاء مؤسسات ديمقراطية فيما بعد، وذلك على نحو ما يلي:

• تبادل خبراتها الغنية ودروسها المستفادة: شارك العديد من البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية على مدى أكثر من عشرين سنة خلت، في عمليات إعداد الدساتير في جميع أرجاء العالم. والعديد من سياسيي تلك البلدان البارزين الذين شاركوا في تلك المساعي هم حاليا أعضاء في البرلمان ويمكنهم أن يشاطروا القادة العراقيين خبراتهم الشخصية والمباشرة، سواء فيما يتصل بنوع العملية التي اتبعت في بلدانهم، أم فيما يتعلق بحل بعض المسائل الجوهرية.

• إسداء المشورة الدستورية: اكتسب الاتحاد البرلماني الدولي وعدد من الجمعيات والمنظمات البرلمانية الإقليمية خبرات كبيرة في بناء المؤسسات التمثيلية وتعزيزها، ويمكنها أن تقدم معلومات تحليلية ومقارنة تتسم بالتفصيل ودقة البحث فيما يتعلق بمختلف النظم البرلمانية أو الرئاسية أو المختلطة. ويمكنها أيضا أن توفر الخبراء الدستوريين الذين عملوا في عمليات مماثلة في أماكن أخرى، وأن تسدي المشورة للبرلمان المنتخب في مستهل عام ٢٠٠٥ والذي سيكلف أيضا بمهمة إعداد دستور جديد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اكتسب الاتحاد البرلماني الدولي خبرة واسعة في المسائل الجنسانية، ولا سيما في الأمور المتصلة بمشاركة النساء في الحياة العامة.

• تقديم المساعدة في إنشاء وتوطيد المؤسسات الحكومية من قبيل البرلمان: يمكن أن يساعد الاتحاد البرلماني الدولي والعديد من البرلمانات على كفالة إيجاد الظروف المواتية لتمكين البرلمان الجديد من القيام بعمله بطريقة فعالة وديمقراطية. فالبرلمانات تحتاج دوما إلى الدعم في توفير التوجيه للأعضاء الجدد، وبناء قدرات الموظفين والمساعدة الاستشارية فيما يتعلق بأساليب عمل البرلمان، الأمر الذي يشمل وضع نظام داخلي عملي وتنظيم المكتبة ودوائر البحوث وتزويدها بالمعدات اللازمة، بما في ذلك استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وللاتحاد البرلماني الدولي خبرة واسعة في تزويد البرلمانات الجديدة بالمساعدة العملية في تلك المجالات.

• تقديم دعم مباشر لبرلمان العراق الجديد أثناء نظره في مشروع الدستور: يمكن للاتحاد البرلماني الدولي ولعدة هيئات برلمانية إقليمية تقديم دعم ملموس للمساعدة في بناء قدرات هذا البرلمان، من خلال برامج التوجيه وتدريب الموظفين الذين يطلب إليهم تقديم المساعدة في سياق هذه العملية.

• الاستفادة من الدبلوماسية البرلمانية والتضامن الإقليمي في إرساء الديمقراطية والاستقرار الإقليمي: يضع الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، الذي صدق عليه جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمره الـ٩٨ المعقود في القاهرة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، الأساس الضروري (القواعد والمبادئ التوجيهية) لإقامة حكومة ديمقراطية تنهض بمسؤولياتها بكفاءة. وقد شكلت تلك المبادئ دافعا على التغيير في العديد من البلدان في كل بقاع المعمورة، ونحن نتطلع إلى العمل مع ممثلي العراق الشرعيين والمنتخبين بطريقة حرة، دعما لهذه العملية.

١٧ - وقد أعلنا سابقا التزامنا بالمبدأ الأساسي الذي يقضي بوجوب أن يقرر الشعب العراقي نفسه مستقبل العراق - بما في ذلك اختيار مؤسساته وعملياته الوطنية - ولذلك فنحن مستعدون للعمل لدعم الشعب العراقي وفقا لما أجمل آنفا إذا كان يرغب في ذلك.

١٨ - ونحن نتطلع إلى إنشاء برلمان شرعي جديد في العراق للعمل داخل المنطقة وخارجها، وقد عقدنا العزم على الدخول في حوار وتعاون بناءين مع تلك الهيئة الجديدة وفقا لمبادئ التضامن والحوار التي كانت نبراسا للاتحاد البرلماني الدولي لما يزيد على قرن من الزمن. ونأمل أن نتمكن من الاحتفاء بعودة هذا البرلمان الجديد إلى صفوف الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل القريب.

١٩ - ونود الإعراب عن امتناننا العميق لصاحب الجلالة ملك الأردن، ولحكومة الأردن وشعبه ورئيس مجلس النواب الأردني على استضافة هذا الاجتماع الأول لرؤساء برلمانات البلدان المجاورة للعراق. وقد عقدنا العزم على أن نظل على اتصال وثيق وأن نرصد تطور

الحالة في العراق بصورة متواصلة، ونلتمس من الاتحاد البرلماني الدولي أن يعقد اجتماعات في المستقبل حسب ما تدعو إليه الحاجة. وندعو رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى إبلاغ شعب العراق وسلطاته، والأمين العام للأمم المتحدة بنتائج هذا الاجتماع. وأخيرا، نلتمس من حكومة الأردن أن تكفل تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، عمان، الأردن